مجلة الدراسات القانونية، السياسية

المجلد 08 العدد 01 جانفي 2022 | ص ص:369-392

مشكلات الانتقال نحو الديمقراطية بالدول المغاربية لما بعد 2011

(تونس. الجزائر. المغرب)

Problems of the transition towards democracy in the Maghreb countries After 2011, (Tunisia. Algeria. Morocco)

العيد ذويب *

جامعة عمار ثليجي الأغواط

Douib2006@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2021/10/27 - تاريخ القبول: 2021/12/30 - تاريخ النشر: 2022/01/05

ملخص:

بعد مرور ما يقارب عقد على الثورات العربية، يلاحظ أنه لا تزال الدول المغاربية تواجه التحديات عينها، فمناقشة قضايا كالتهميش المستمر للشباب، وارتفع معدلات البطالة، وغياب مظاهر الحوكمة السياسية وتعاظم دور الدولة العميقة، كلها قضايا لاتزال مطروحة، ما أعاد للأذهان صورة الفشل اتجاه الدولة في تلبية مطالب الحركات الاحتجاجية التي انطلقت مع نهاية عام 2010، وفي مقدمتها التحول السياسي، لذا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مشكلات الانتقال نحو الديمقراطية في كل من تونس والجزائر والمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2010 و2021.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الانتقال الديمقراطي، الحوكمة، الحراك الشعبي، التحول السياسي.

Abstract:

Nearly a decade after the Arab revolutions, it is noted that the Maghreb countries are still facing the same challenges. Discussing issues such as the continued marginalization of youth, high unemployment rates, the absence of political governance and the growing role of the deep state are all issues that are still on the table. What brought back to mind the image of the state's failure to meet the demands of the protest movements that began at the end of 2010 foremost of which is the political transition. Therefore, this study comes to shed light on the problems of the transition towards democracy in Tunisia, Algeria and Morocco during the period between 2010 and 2021.

Keywords: democracy, Democratic transition, Governance, Popular movement political transformation,.

* - المؤلف المرسل

مقدمة:

لقد تشابهت تطورات وظروف الحراك الشعبي المغاربي وإن اختلف اسباب البداية، الذي كشف في مدلوله العام عن بعض جوانب المشكلات الحادة والمعقدة للانتقال نحو الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بكيفية الانقال الديمقراطي وأنماطه المقبولة والمناسبة لواقع المجتمعات المغاربية. فالبدان المغاربية (تونس الجزائر المغرب) لم تتخطى مرحلة الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي ساهم بشكل بكبير في إعادة الدول المغاربية إلى ظروف بدايتها نفسها. فصارت تعيش أزمات جديدة قديمة، كانت سياقا لإنتاج بيئة ملائمة لإحداث حراك شعبي. لكن يبقى السؤال المطروح بإلحاح: **لماذا أخفقت الدول المغاربية (تونس، الجزائر المغرب) في احداث انتقال ديمقراطي سلس؟**. وللإجابة عن هذا التساؤل سوف نعتمد على اقتراب الدولة والمجتمع والاقتراب النظمي من خلال النقاط الاتية:

المبحث الاول: مفهوم الديمقراطية والانتقال الديمقراطي.

المبحث الثاني: ظروف الحراك الشعبي المغاربي.

المبحث الثالث: التحولات السياسية: المشروعية والتداول على السلطة.

المبحث الرابع: العلاقات المدنية العسكرية بالدول المغاربية.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والانتقال الديمقراطي.

من الجدير بالذكر أنه في مجال العلوم السياسية يمثل موضوع تحديد المفاهيم والمصطلحات ومحاولة إعطاء تعريف لها دورا مهما، خاصة أن المفاهيم تخضع في مدلولها لقانون التطور والتغير والتأثير المتبادل. لهذا سنحاول في البداية توضيح المفاهيم المتعلقة بدراستنا في مطلبين. المطلب يتعلق بمفهوم الديمقراطية، والثاني بمفهوم التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

يعود معنى كلمة الديمقراطية إلى القرن الخامس قبل الميلاد بالمدن اليونانية، وتحديدا في دولة المدينة **"أثينا"** عند استخدام عبارة **"ديموكراتيا"** حيث يقول **"بريكلس"** وهو أبرز مؤسسي الديمقراطية اليونانية القديمة وصل إلى الحكم عام 466 ق م، (لنا دستورنا الخاص بنا، لم نقتبسه من أحد الجيران، فنحن قدوة لغيرنا ولا نحاكي الاخرين، ونظرا لان نظام الحكم بيننا يتمثل في سيادة الاكثرية وليس الاقلية، فقد عرف باسم الديمقراطية).[1] لذا تعتبر الديمقراطية كثورة سياسية وفكرية واجتماعية تعكس تجربة الانسانية في محاولة منها للحفاظ على كرامة ومعتقدات وقيم الانسان، وهي وليدة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية طويلة المدى، يمكن الاستفادة منها حسب ظروف كل مجتمع ومعطياته.[2] إذا فالديمقراطية تحوي عملية انتقال أو تحول تدريجي مستمر ومتواصل، وليست مفهوما مجردا أو

[1]- ابراهيم ابراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط 2001، ص 15.

2- اسماعيل قيرة (وأخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 29-30.

نظاما متكاملا يولد منذ البداية جاهزا للتطبيق في كل زمان ومكان، كما انها ليست مجرد علاقة حتمية احادية الاتجاه. [1] ويقوم مبدأ الديمقراطية على شقين أساسين هما الشعب ونظام الحكم، إلا أن هناك نقاش حول ما المقصود بالشعب؟ وما المنوط به ؟ من ناحية، وحول طبيعة النظام السياسي ونوعه من أخرى. لذلك نلاحظ الاختلاف في تعريف الديمقراطية وعدم الاتفاق التام على صورة محددة.

وقد كتب **"أرسطو"** في كتابه **"علم السياسة"** يقول (في الدول الديمقراطية تتمتع الشعوب بالسيادة، أما في الدول التي يقوم فيها (حكم الاقلية) فان أولي الأمر هم القلة، والمعنى الحرفي لعبارة الديمقراطية هو أن الشعب يحكم، ولكي يمارس الشعب الحكم ينبغي أن تكون لديه طريقة معينة للحكم). [2] هذا وقد ورد في الموسوعة السياسية لـ **"عبد الوهاب الكيالي"** أن الديمقراطية هي (نظام سياسي-اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة. أما أساس هذه النظرة فيعود إلى المبدأ القائل بأن الشعب هو مصدر السلطة ومصدر الشرعية). [3]

أما المعجم الفلسفي لـ **"جميل صلبيا"** فقد ذكر أن الديمقراطية تعني (نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد، أو لطبقة واحدة منهم. ولهذا النظام ثلاثة أركان هي: سيادة الشعب، المساواة والعدل، الحرية الفردية والكرامة الانسانية. وهي متكاملة في ما بينها فلا مساواة بلا حرية، ولا حرية بلا مساواة، ولا سيادة للشعب إلا إذا كان أفراده أحرارا). [4] ووفقا لذلك فالديمقراطية إما تكون سياسية تقوم على حكم الشعب لنفسه بنفسه مباشرة أو بواسطة ممثليه المنتخبين بحرية تامة، وإما أن تكون اجتماعية أي اسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير وإما إن تكون اقتصادية تنظم الانتاج وتصون حقوق العمال وتحقق العدالة الاجتماعية، وإما أن تكون دولية توجب قيام العلاقات الدولية على اساس السيادة والحرية والمساواة. والديمقراطية الكاملة لا تبلغ غايتها إلا أذا جمعت بين هذه الجوانب كلها في وزن واحد من الاتساق. [5]

وعرف **"جوزيف شومبيتر"** الديمقراطية قائلا (النهج الديمقراطي هو ذلك التنظيم المؤسسي الذي يتيح الوصول إلى قرارات سياسية والذي يكتسب فيه الأفراد القدرة على اتخاذ القرار بواسطة الكفاح التنافسي للحصول على أصوات الشعب). [6] وفي الطرف المقابل يقترح **"دايفد هلد"** مفهوما شاملا للديمقراطية، وقد جمع فيه بين التقاليد

1- المرجع السابق، ص 29.

2- حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالي للبحوث الانسانية جامعة ديالي(العراق)، العدد 58، 2013، ص 140.

3- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د ت ن)، ص 751.

4- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص 270.

5- المرجع السابق والصفحة.

6- غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير،(تر: عفاف البطاينة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبان، 2015، ص 28.

الليبرالية والماركسية بقوله (ينبغي أن يتمتع الاشخاص بحقوق متساوية، وبناء عليه وبواجبات متساوية في تحديد الاطار السياسي الذي يولد الفرص المتاحة لهم ويحد منها، ونعني بذلك أن يكونوا أحرار ومتساوين في عمليات التداول بشأن أوضاع حيواتهم وفي تحديد هذه الاوضاع ما داموا لا يوظفون هذا الاطار لإنكار حقوق الاخرين).[1]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التجارب الديمقراطية المتعددة على مر التاريخ وعلى اختلاف الثقافات المجتمعية قد غالت في ارجاع الحكم أو السلطة للشعب، إن لم نقل انها في الوقت المعاصر تعد نظرة طوباوية فكل التجارب تؤكد أن الحكم برمته يسير من طرف نخبة المجتمع، وأن القواعد والقوانين التنظيمية....تعالج من طرف لجان متخصصة بعيدا عن السلطة التشريعية أو ممثلي الشعب. وهو ما عبر عنه **"جيوفاني سارتوري"** أن الخطر الحقيقي على الديمقراطية لا يأتي من خلال الديكتاتورية او الارستقراطية، بل من خلال تدخل الشعب في عمل النخبة.[2] لذلك يقول **"كلود لوفور"** إنه لم يعد ثم عرش. السلطة الشعبية تعني أن يعيش العدد الاكبر من المواطنين بحرية، أي أن يبنوا حياتهم الفردية بأن يجمعوا بين ما هم عليه وما هم ساعون إلي تحقيقه، بأن يقاوموا السلطة باسم الحرية والوفاء للموروث الثقافي في آن واحد. النظام الديمقراطي هو صيغة الحياة السياسية التي تزود العدد الاكبر بأكبر قسط من الحرية.[3] وما وصفه **"روبرت دال"** بحكم الكثرة.

وفي الاخير يمكن القول أن الديمقراطية لم تعد تعتمد الاكثرية مقابل الاقلية وإن كان ذلك مطلوب. بل أضحت نظام سياسي واجتماعي يتطبع بطبائع البيئة التي يتواجد بها من جهة، ومجموعة من الادوات التي من خلالها يصان ويحافظ على التنوع داخل المجتمع من ناحية اخرى. عن طريق استيعاب ومشاركة كل المكونات المجتمعية، وذلك عبر قدرة المؤسسات الديمقراطية التي تهدف إلى تحقيق الوحدة في ظل الاختلاف.

المطلب الثاني: مفهوم الانتقال الديمقراطي

يشير الانتقال الديمقراطي في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فهو يعكس معادلة سياسية ودستورية تقترن عضويا بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد، فالانتقال يعد بمثابة تطور لحركة عضوية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبنيان على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبهما.[4] وبالرغم من الاتفاق على أنه يقصد به عامة تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة أشكالها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى

1- المرجع السابق والصفحة.

2- ابراهيم ابراش، مرجع سابق، ص 21.

3- المرجع السابق، ص 24.

4- شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2019، ص 6.

الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور.[1] إلا أنه لا يزال من بين اكثر المفاهيم غموضا وجدلا في حقل علم السياسة.

ومن بين تعاريف **الانتقال الديمقراطي** تعريف الفرنسي **"ألان تورين"** الذي ذهب إلى اعتبار أن (الانتقال الديمقراطي هو عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده)، في حين اعتبر عالم الاجتماع الأمريكي **"فليب شميتر"** (أن الانتقال الديمقراطي هو مجموعة من مراحل تطور المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكررة ولتطورات فجائية وغير متوقعة، تجعل الدولة تقبل حلول اضطرارية.[2]

وتستخدم عبارة **"الانتقال الديمقراطي"** في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية. لذا يصف كل من **"اودونيل" و"شومبيتر"** الانتقال الديمقراطي بأنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال الديمقراطي لا تحسم دائم الشكل النهائي لنظام الحكم حيث توجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي، الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخري.[3]

والانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد اختيارين، إما التدرج وذلك بالعمل على إفساح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتهيمن، ومن ثم القيام بدمقرطة الدولة والانتقال بها إلى دولة مؤسسات حقيقية مع ما يتطلبه ذلك من فصل بين السلطات وإطلاق الحريات وحق المواطنة واستقلال القضاء...، وإما سلوك آخر غير سلوك التدرج وهو حمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية وإما إزاحته عن طريق تلك القوى الديمقراطية نفسها. لذا تعد مرحلة الانتقال الديمقراطي، وإن استغرقت فترة زمنية أخطر مرحلة في عملية التحول بسبب الاحتمالات المتزايدة للتعرض لانتكاسات سياسية نتيجة للتركيبة الهجينة للنظام السياسي، ينشأ عنها حالة صراع تربك الحياة السياسية،[4] لذا فهي مرحلة تتسم بتنوع أشكالها وخلالها يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، تتبنى شروط الانتقال الديمقراطي مما يسمح ببناء وعي بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع بما يتيح للمواطنين تصور عملية الصراع السياسي على انها منافسة اجتماعية سلمية تعلي من مبدأ

1- محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، التحولات الديمقراطية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1999، ص 1-2.

2- فضيل التهامي، الانتقال الديمقراطي ومعيقاته في البلدان العربية، الحوار المتمدن، العدد 4206، 2013/09/05، تاريخ التصفح 2021/05/22. الرابط الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376533

3- شريف البوشي، مرجع سابق، ص 7-8.

4- المرجع السابق، ص 8-9.

التوافق والتراضي كقاعدة للصراع السياسي ما يدعوا إلى احلال قيم العدالة في توزيع السلطة والاعتراف بمصالح الاطراف الخرى في الحقل السياسي.[1]

وفي الاخير يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي يمثل المرحلة الثانية التي تلي مرحلة انهيار النظام السياسي التسلطي من عملية أوسع وهي عملية التحول الديمقراطي، يتم من خلالها الانتقال من مرحلة التسلط والاحتكار السلطوي إلى مرحلة المشاركة السياسية والانفتاح السياسي، بما يضمن حدوث تغييرات سياسية وتوافر حرية الاختيار بعيدا عن التوترات التي من شانها ان تقوض العملية من اولها.

إذا فالانتقال الديمقراطي يعبر عن تلك اللحظة التاريخية لحظة الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي (مدني أو عسكري) إلى نظام حكم ديمقراطي يحوي مؤشرات ديمقراطية كالتداول على السلطة، احترام حرية الرأي والفكر، احترام حقوق الانسان.

المبحث الثاني: ظروف الحراك الشعبي المغاربي.

لقد أظهر خروج الشعب إلى الشارع منذ أواخر سنة 2010، بتونس، ومع سنة 2011، بالمغرب وبالجزائر كان أبرزها سنة 2019، انكشافا عميقا للنظام السياسي بالدول المغاربية، كما كشف مسار الحراك الشعبي عدد من مشكلات الانتقال نحو الديمقراطية، من انكشاف النظام، ودور الجيش بين المرافقة وإعادة إنتاج النظام، ثم مأزق الانتخابات والتعديلات الدستورية ... إلخ. هذا وقد نتج عن الحراك الشعبي العديد من التحولات اثارت على الساحة عدد من المطالب كالحرية والعدالة الاجتماعية، فضلا عن التطورات الدستورية والتشريعية التي يعتقد انها تؤسس لحياة سياسية تمتاز بالاستقرار والممارسة الديمقراطية الحقة.

فالحديث عن الحراك الشعبي أو كما يسميه البعض بالثورة أنه رغم خصوصية كل نظام إلا أنه يعكس لنا مجموعة من الظروف المجملة لكل الانظمة، والتي يمكن تلخيصها في وجود الاستبداد، وظاهرة الفساد، وغياب الكرامة.[2] أو كما يسميه **"إبراهيم أبو جابر"** بالإفلاس الاستراتيجي، حيث مثل الحراك الشعبي أو الاحتجاجات أو الثورة معركة جديدة من معارك التحرر ضد استبداد الأنظمة التي يرى فيها المواطن اليوم أنها غير شرعية ولم تنشأ مستقلة بإرادة شعبية حرة ولم تنجح في تحقيق التنمية ولا في التعايش بين الجماعات المختلفة، فهي دول بلا أمن ولا أمان ولا خدمات أساسية ولا بنية تحتية ولا عدالة ولا قانون.[3]

[1]- علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 137.

[2]- الطويل، ناصر، المطالب الشعبية في الثورات البداية والمآلات، في: جواد الحمد(محرر)، مطالب الثورات العربية والتدخل الاجنبي، شهرية الشرق الاوسط، العدد 19، 2011، ص 13.

[3]- القدارات، ماهر، موجة الثورات العربية الثانية ومطلب دولة المواطنة، تاريخ التصفح 2020/07/20، الرابط الالكتروني:
https://bit.ly/2LvKc9Q

لكن ما يجب التأكيد عليه أن ما قامت به الشعوب العربية بما فيها المغاربية يعد شكلا من اشكال التحرر والتعبير عن الازمات المتعددة التي يعاني منها الفرد العربي. هذا وقد كشف الخروج الشعبي للشارع عن الكثير من الاختلالات بين الدولة ومناطقها وطبقاتها.[1] ومن بين تلك الاختلالات نذكر:

1. تصدعات كبيرة وعميقة (سياسية اجتماعية، اقتصادية، مناطقية...إلخ) على المستوى المجتمعي. فحتى الآن(2021) تبين أنه كان للانقسامات المجتمعة تأثير كبير على ما آلت إليه الأمور فهي لم تتحكم فقط في آليات الصراع الداخلي وأشكاله وحوافزه، بل كانت أيضا المتكأ الأساس لتدخل القوى الإقليمية والدولية الكبرى وإدارتها الصراع وفق أجنداتها المختلفة،[2] كما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن. فضلا عن انتشار مظاهر العنف والصراعات المسلحة.

2. الخلاف الفكري والسياسي والمجتمعي حول مفهوم ومحتوى الدولة المدنية. على اعتبار أن البنية الثقافية السائدة بالدول المغاربية هي السبب الرئيسي الذي يقف أمام تحقيق المطالب التي تم رفعها من خلال الحراك الشعبي المغاربي، بل عملية الاصلاح برمتها نتيجة مجموعة التناقضات التي تميز جوهر بنية المجتمعات المغاربية، في ظل استمرار تأثير قيم المجتمع التقليدية ومعاييره.[3]

3. التفاوت في دور المؤسسة العسكرية بين الدول العربية بما فيها دول المغرب العربي، حيث تعتبر المؤسسة العسكرية أحد مصادر القوة للحفاظ على تماسك المجتمع. خاصة في ظل الاعتقاد السائد أن الجيش لديه درجة عالية من "الوعي الوطني" من معظم النخب الأخرى بما فيها السياسيين، ما قد يشكل عاملا يدفعه إلى السياسة بدلا من البقاء خارجها، وهو ما يمكن أن يفسر التدخل العسكري في السياسة للدول لاحقا.[4]

4. انهيار قدرات الدولة على اداء دورها وخدماتها الاقتصادية والاجتماعية. وتدهور الاحوال الاقتصادية بشكل عام في المنطقة والنمو الضخم في اقتصاد الظل وغياب الضمانات الاجتماعية، واتساع الفوارق الطبقية والتفاوتات الاقتصادية.

والواضح من كل ما سبق أن الخروج الشعبي الذي انطلق في المنطقة المغاربية بداية مع نهاية سنة 2010 إلى غاية الحراك الشعبي الجزائري سنة 2019، ليس له دافع واحد. حيث يقول "**جمال حمود**" (إن هؤلاء الشباب عندما خرجوا إلى الشارع لم يكونوا مدفوعين فقط بالظروف الاقتصادية السيئة، من فقر وبطالة وتضخم وعجز في الميزانية

[1]- مهى، يحي، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، ماي 2014 ص25.

[2]- سميرة فرنجية، تأثيرات الانقسامات الاجتماعية الداخلية على سير التحولات في البلدان العربية الإطار المفاهيمي، في: طارق متري وآخرون، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، دار شرق الكتاب، لبنان، 2016، ص 19.

[3]- ساحلي، مبروك، الاصلاح السياسي في دول الشمال الافريقي دراسة حال (تونس الجزائر المغرب)، سلسلة تحليل، العدد 225، ديسمبر2018 ص 11.

[4]- Jensen, Carsten, Developments in Civil-Military relations in the Middle East. Copenhagen, Royal Danish Defence College, 2008, p17

وارتفاع المديونية، وتدهور القدرة الشرائية، وتراجع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية واحتكار فئة قليلة للثروة في مقابل بقاء شرائح واسعة على حالة من الإفلاس الدائم... إلخ).[1]

فهذه العوامل على أهميتها لم تكن هي العوامل الوحيدة التي ساعدت على اندلاع الثورات العربية، وإنما هنالك عوامل سياسية وروحية أخلاقية وثقافية، تتعلق في مجملها بقيم الكرامة والعزة والحرية والاعتراف والمساواة والعدالة التي تم تدنيسها واستبدالها بقيم مادية تستمد من السوق، وخاصة بعد انتشار الظلم والتفاوت والفوقية، وإغلاق الحياة السياسية، وانفراد فئة قليلة بالرأي وإقصاء الرأي الآخر .

لذا أصبحت الشعوب تطالب بدولة المواطنة، كما تريد تطبيق القانون وتفعيل الحقوق والحريات، تريد فصل السلطات، تريد مكافحة الفساد، تريد تشغيل وتنمية تريد استرجاع الثروات الوطنية والسيادة المفقودة لتحقيق نهضة فعلية، والعمل على مكافحة الفقر والفساد والبطالة وظهور مفهوم المواطنة وحقوقها وواجباتها.[2] وهو الأمر الذي أكده **"أوليفييه روا"** في مقاله **"التغيير في الوطن العربي"** حيث يقول (ما أتى الربيع العربي بداية بشيء يمكن عده على وجه الخصوص عربيا أو إسلاميا، فالمتظاهرون كانوا يهتفون للكرامة، والديمقراطية الانتخابية، والحكم الصالح وحقوق الإنسان. وبخلاف الانقلابات الثورية والتغيرات الراديكالية بالعالم العربي خلال الستين (60) عاما الماضية، فإن المتظاهرين السلميين هؤلاء ما كانوا معنيين بالرمزيات الشمولية مثل الشعب والأمة الإسلامية أو الأمة العربية بل كانوا مهتمين بالحقوق الفردية المتعلقة بالمواطنة..).[3]

وباختصار يمكن القول أن ظروف الحراك الشعبي الذي عرفته الدول المغاربية كان تتماشى مع ما وصفه تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان 2011-2013، **" مشهد التغيير في الوطن العربي: ثلاثون شهرا من الاعصار"** بالتمكين القانوني للفقراء، العدالة الاجتماعية والعدالة الانتقالية امتدادا للتعاون حول حقوق الإنسان واستراتيجيات التنمية، والسعي للقضاء على السياسات الاقتصادية المولدة للفقر. وهي كلها مطالب تعكس في الوقت ذاته الحقوق الاساسية والحريات للأفراد التي من المفترض أن تكون الاساس لصياغة السياسات العامة التنموية للدول.

المبحث الثالث: التحولات السياسية: المشروعية والتداول على السلطة.

يثير مفهوم التحول فكرة إعادة البناء، بطريقة تحدث تغييرا مغايرا على الوضع السابق تماما. وعادة ما يكون نتيجة للأوضاع التي يسود فيها عدم التلاؤم بين مدخلات العمل السياسي ومخرجاته، فعدم فاعلية المؤسسات

[1]- حمود جمال، الفلسفة في العالم العربي بين مطالب التغيير ومصاعب الواقع، الرابط الالكتروني: https://bit.ly/38pf052

[2]- المرجع السابق.

[3]- روا، أوليفيه، التغيير في الوطن العربي، مجلة التفاهم، عدد 37، مؤسسة عمان للشر والصحافة، مسقط، 2012، ص 475-476.

السياسية وضعف الاداء الحكومي وانتشار مظاهر الفساد في مواجهة متطلبات الواقع يدفع إلى انتشار ظاهرة التحولات السياسية كلما تأزمت الاوضاع.[1]

وإن كان لتطور الاحداث بالدول المغاربية دور في تنشيط ظاهرة الانتقال نحو الديمقراطية، فقد كشفت عن تحولات سياسية، أدت في مجملها إلى تغيير معالم نظامين سياسيين لهما موقع متميز بين دول المغرب العربي وهما النظام التونسي والنظام الليبي، اللذان كان ينظر لهما الاكثر استقرار في ظل الاستبداد. بينما كان اثر هذه التحولات السياسية بدرجات متفاوتة على الدول المغاربية الاخرى كموريتانيا والمغرب والجزائر، هذا وقد تمخض عنها اقرار النظام الديمقراطي باعتباره خيارا لا رجعة عنه، وكنقطة مرجعية للتفكير في وضعيات سياسية جديدة يباشر من خلالها اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تعبر عن مدى أهمية المرحلة الراهنة.[2] لكن لا ينفي ذلك وجود مجموعة من التحديات التي تلت تغيير نظام الحكم. كبناء نظم سياسية جديدة أكثر انفتاحا والاستجابة لتوقعات شعبية لتحسن أحوال المعيشة. وظهرت للعيان تماما الاضطرابات السياسية والاجتماعية عل إثر الصراع بين السياسيون والنشطاء والجماهير بصفة عامة على تحديد قواعد جديدة لسلطة حكومة مسيطرة وعلاقات جديدة بين الدول والمجتمعات. حيث يتطلب في بعض الحالات إصلاح الطرق المؤسسية المترسخة بعمق، بينما في حالات أخرى بدى أمر إنشاء مؤسسات دولة جديدة بالكامل جليا.[3]

وتواجه أقطار المغرب العربي أوضاع متباينة الصعوبات اختلفت أصولها ومظاهرها وحدتها من قطر إلى آخر، وذلك بفعل عقود من السياسات والتحديات الداخلية والإقليمية التي انعكست على بنى النظام السياسي والاقتصادي لهذه الأقطار. وهذه الصعوبات تربك الانتقال الديمقراطي الذي تشهده منطقة شمال أفريقيا عموما، والمغرب العربي على وجه الخصوص، وقد انطلق مسار التحول الديمقراطي في بعض هذه البلدان مع اندلاع الثورات العربية سنة 2011، كما هو الحال لتونس وليبيا لكنه في بعضها الآخر يعد استمرارا لتحولات عميقة على طريق الديمقراطية منذ ما قبل ذلك،[4] كحال الجزائر والمغرب.

وإذا كانت تونس مهد التحولات السياسية التي حدثت بالدول المغاربية، والتي توصف بأنها الاستثناء حيث استطاعت تحقيق مجموعة من النتائج المهمة خلال عملية الانتقال الديمقراطي مثلت نقطة تحول حاسمة للنظام السياسي منذ الاستقلال، كإنشاء **"الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي"** وهي هيئة عوضت

[1]- نعيمة البالي، الاصلاحات السياسية والعلاقات البينية لاتحاد الدول المغاربية، في: يوسف اليحياوي وأمينة هكو، الاصلاحات السياسية والمؤسساتية بالدول المغاربية وآفاق الاصلاح، مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، وجدة، 2015، ص 42.

[2]- يوسف اليحياوي ولؤي عبد الفتاح، الاندماج ومفارقات الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية، في: يوسف اليحياوي وأمينة هكو، مرجع سابق، ص 92-93..

[3]- لوريل إي ميللر وجيفري مارتيني، بناء الديمقراطية على أنقاض السلطوية في العالم العربي: موجز ورشة عمل، مؤسسة راند الدوحة، 2013، ص 1.

[4]- محمد السبيطلي، المغرب العربي تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية، حصيلة 2017/2016، سلسلة دراسات، العدد 28، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، أكتوبر 2017، ص 6.

البرلمان المنحل تعمل بطريقة توافقية وقد تكفلت بإعداد مراسيم وقعها رئيس الجمهورية المؤقت، حيث تضمنت هذه الحزمة القانونية مراسيم تخص تنظيم الانتخابات وكذلك الإعلام السمعي والبصري وتأسيس الجمعيات والأحزاب. وقد مثلت الإطار القانوني للعملية السياسية في المرحلة الانتقالية.[1]

هذا وبالرغم من تصاعد حدة الخلافات والاستقطاب السياسي في صيف 2013، إلا أنه تم المصادقة من طرف "**المجلس الوطني التأسيسي**" بأغلبية واسعة على صيغة نهائية للدستور يوم 2014/01/27، ونشر في الجريدة الرسمية في 2014/02/10، وقد تضمنت هذه الصيغة على مواد تجسد القطيعة مع نظام استبدادي دام عقودا. ومكن التونسيين من أن ينخرطوا في مسار جدي نحو نظام ديمقراطي. خاصة مع تخلي "**حزب النهضة**" والحزبين المتحالفين معه عن الحكومة لصالح حكومة كفاءات أشرفت على انتخاب برلمان ورئيس للجمهورية جديدين في نهاية 2014، أدخلت تجربة الانتقال التونسية نحو الديمقراطية مرحلة جديدة.[2] تحول معها مركز الاهتمام الشعبي من الانتخابات إلى المشاكل الحياتية، ورسمت آمال تحقيق المطامح ومطالب الثورة التونسية، مع الاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد في عهد الرئيس "**القايد السبسي**".

إلا أن الصراع الفكري والسياسي الذي رافق كل فترات المرحلة الانتقالية بين النخب التونسية سواء الجديدة أو القديمة أدخل الدولة التونسية في دوامة عدم الاستقرار السياسي نتيجة الصراع الدائم بين أطراف السلطة. جعل مستوى الاهتمام بالقضايا السياسية الاساسية يتراجع نتيجة اليأس لدى الكثيرين بسب انتشار مظاهر الفساد والسرقة والقتل داخل المجتمع التونسي التي يعتبرها غريبة عليه في ظل عدم اكتراث المسؤولين الذين آثروا المقاربات البراغماتية/النفعية على النهج الذي هيمن لسنوات وهو منطق الشعارات والصراع الإيديولوجي بين تيار يرى في "**الشريعة والهوية**" هي الحل وتيار ثان يرى في المحافظة على نمط "**الحداثة**" هو الحل. فضلا عن حالة الطوارئ. حيث أصدر رئيس الجمهورية أمرا رئاسًيا في 2017/01/17، بإعلان حالة الطوارئ في البلاد لمدة ثلاث أشهر وقد مددت حالة الطوارئ المعلنة منذ ذلك التاريخ عبر عدد من الأوامر الرئاسية.[3]

ما انعكس سلبا العملية السياسية خاصة لدى فئة الشباب لتتراجع إلى ما كانت عليه سنة 2014، حيث بلغ عدد غير المقترعين في الانتخابات الرئاسية في دورها الثاني إلى (62%)،[4] كل هذا جعل الاداء الحكومي اتجاه القضايا المجتمعية محدود وضعيف مقارنة بالمطالب الشعبية. ما جعل الناظرين إلى الحالة التونسية يتساءلون على مدى مشروعية النظام السياسي التونسي ومستوى الرضا الشعبي بعد مرور عقد من الزمن وعودة بعض وجوه النظام السابق

[1]- أحمد كرعود، تجربة الانتقال التونسية قصة نجاح نسبي، في: طارق متري، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، شرق الكتاب، بيروت، 2016، ص 119.

[2]- المرجع السابق، ص 121-124.

[3]- عوض محسن، حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2018، ص 85

[4]- أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 124.

لواجهة السلطة. فبعض من وزراء ووكلاء وزراء حكومة يوسف الشاهد بين عامي 2017 و2018 خدموا من قبل كوزراء أو كوادر حزبية في التجمع الدستوري الديمقراطي في عهد بن علي. وكذلك ما حصل في الانتخابات الرئاسية 2019، بترشح شخصيات ماضية مثيرة للجدل كـ "**عبد الكريم الزبيدي**" الذي تقلد مناصب عدة إبان حكم بن علي، كتعيينه وزيرا للدفاع بعد أيام قليلة من رحيل بن علي وهو المنصب ذاته الذي تقلده في حكومتي السبسي وحمادي الجبالي.[1] أي طرح أسئلة مصيرية أمام النخب السياسية والاجتماعية والفكرية التي قد تواجه عدة انتظارات، خاصة في ظل ما يعيشه النظام التونسي من اختلالات في تشكيل الحكومات وعدم نيل الثقة.

وشهدت تونس (10) حكومات منذ عام 2011. عرفت تونس معها تراجع اقتصادي غير مسبوق. إذ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انكماش إجمالي للناتج المحلي الحقيقي بنسبة قدرها (8.2%) في عام 2020، وهو أكبر هبوط اقتصادي شهدته تونس منذ استقلالها. كما لامس معدل البطالة نسبة (16.2%)، خلال شهر سبتمبر 2020، وتقلصت فرص تشغيل العمال ذوي المهارات المتدنية، خاصة من النساء وفئة الشباب، وقد تسبب ذلك في سلسلة من الاضطرابات الاجتماعية. تصف حالة الهشاشة الديمقراطية التونسية، التي تبحث عن الخروج من حالة الاضطراب الشامل عبر حلول مرحلية تعتمد الوفاق السياسي من أجل تثبيت التجربة الديمقراطية.[2]

حيث يرى بعض المحللين أن تونس لازالت تواجه تحديين أساسيين، يتعلق **الاول** بكيفية التعامل مع الماضي من خلال تفكيك ارث النظام السابق، وهي مسألة صعبة نظرا لصلابة ما يسمى بالدولة العميقة نتيجة تغللها بكل مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتعلق **الثاني** غياب خارطة طريق مستقبلية لدى القيادة الجديدة تتبنى اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تجسد طموحات الشعب التونسي ضمانا لانتقال ديمقراطي شكلا ومضمونا.[3] في ظل ما تمتاز به المرحلة الحالية (2019-2021) من صراع واستقطاب بين الطبقة السياسية بجميع مكوناتها. جعلت تونس في أزمة سياسية ودستورية بين اطراف السلطة، خاصة بعد القرارات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس "قيس سعيد" وحل البرلمان كليا.

أما الحديث عن دولة المغرب يقودنا للقول أنها تمتاز بالاستقرار النسبي مقارنة بالجزائر وتونس يعكس ثبات خطى التقدم المحرز تدريجيا، لكن كانت المغرب قد أخذت نصيبها من المظاهرات والغضب مثل باقي دول المنطقة المغاربية، فيما عرف بعد ذلك بحركة "**20فبراير**" من عام 2011. التي طالبت بحريات أكبر وتأسيس نظام ملكي برلماني يمنح سلطات أقوى للحكومة والبرلمان مما يحد من سلطات الملك الشاسعة. لكن إعلان الملك "**محمد السادس**" بتاريخ 2011/03/09، في خطاب لم تتوقعه الطبقة السياسية برمتها على اجراء تعديل دستوري شامل تم الموافقة عليه من

[1]- سامية حسني، هل تنجح تونس في تجربة التحول الديمقراطي؟، 2019/9/14، تاريخ التصفح 2021/05/25، الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49701101

[2]- منجي المبروكي، صراع الرئاسات في تونس: مسارات إدارة الأزمة، منتدى السياسات العربية، 2021/04/12، ص 3.

[3]- منى طواهرية، أزمة الحرية والتنمية بعد الربيع العربي: قراءة في المشهد الراهن وأبعاد النقاش (2011-2019)، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ التصفح: 2021/05/25. الرابط الإلكتروني: https://bit.ly/2SBXlS

خلال استفتاء شعبي مثل تطورا هماما لتكريس الحقوق والحريات وتعزيز السلطة التنفيذية وتوسيع مجال اعمال القانون وحماية استقلال القضاء.[1] ويستند هذا الاصلاح الدستوري على سبع مرتكزات أساسية هي:[2]

1. تعزيز دولة القانون وتوسيع مجال الحريات وضمان ممارستها عن طريق دسترة التوصيات الوجيهة لهيئة الانصاف والمصالحة التي انشأها الملك "محمد السادس" في سنة 2004، للتحقيق حول انتهاكات حقوق الانسان في المغرب منذ الاستقلال، ولتعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم.

2. ترسيخ الفصل والتوازن بين السلطات من خلال نقل اختصاصات جديدة للبرلمان وتوسيع مجال القانون. من أهداف الاصلاح أيضا تكريس مبدأ تعيين الوزير الاول من بين مسؤولي الحزب السياسي الذي يتصدر نتائج التصويت في انتخابات مجلس النواب. كان يفترض أيضا ان يتم تعزيز منصب الوزير الاول بوصفه رئيس الجهاز التنفيذي.

3. تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية، خاصة المكون الامازيغي باعتباره رصيد لجميع المغاربة.

4. تعزيز آليات "تخليق" الحياة العامة، وضرورة المحاسبة أثناء فترة الحكم والتسيير.

5. التكريس الدستوري للسلطات المسؤولة عن حماية حقوق الانسان والحريات ومبادئ الحكامة الرشيدة.

6. تعزيز استقلال القضاء وتوسيع صلاحيات المجلس الدستوري.

7. تعزيز دور الاحزاب السياسية بوصفها ادوات لتأطير المواطنين.

لكن رغم هذه المكاسب التي تعد أساسية لترسيخ الانفتاح السياسي، وتحقيق المزيد من التدابير اللازمة اصطدم مسار الانتقال نحو الديمقراطية بطبيعة حكم ملكي يؤمن بسمو المؤسسة الملكية التي تحاول التأثير في الحاضر دون أن تنقطع على تاريخها الماضي الممتد لأكثر من ثلاثة (03) قرون، وهو ما سماه "**رشيد شريت**" بالدولة التاريخية.[3] فالخطاب السياسي للمؤسسة الملكية يقدم مبادرة الإصلاح تحت ما يسمى "**المشروع المجتمعي الديمقراطي**" أو "**التنموي**" أو "**الحداثي**" على أنه الهدف الاسمى الذي يتعين على المغرب وصوله والتوجه الاستراتيجي للبلاد الذي تدافع عنه المؤسسة الملكية، وتحدد توجهاته الكبرى. فالواجب على المؤسسات الدستورية والهيئات السياسية، والقوى الحية في البلاد أن تجسد هذه التوجهات على أرض الواقع...فهي مشروع ملكي غير قابل للنقاش والمحاسبة.[4] ويعد الملك في النظام السياسي المغربي الممثل الفعلي للسلطة التنفيذية، فيمكنه توجيه السياسة الحكومية والتدخل بصفة مباشرة في الحياة البرلمانية عبر مخاطبة البرلمان دون أن يكون خطابه محل نقاش، وتتضح الصورة الملكية أيضا في تدبيرها للملفات الحكومية وفي التعيين في المناصب العليا، وبالنسبة النظام المغربي فإذا كان هناك فصل للسلطات فهو على

[1]- عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، مبادرة الاصلاح العربي، نوفمبر 2011، ص 1.

[2]- المرجع السابق، ص 3.

[3]- رشيد يلوح، خطاب التغيير في المغرب، سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: أكتوبر 2011، ص3.

[4]- عبد الله ساعف وعبد الرحيم منار السلمي، عقد حاسم من الإصلاحات 1996-2006. (تر: إلين حوزي)، المغرب: د د ن أبريل 2008، ص 6-7.

مستوى أدنى. فالملك يحكم ويسير شؤون بلاده مستعينا بسلطة تنفيذية وأخرى تشريعية.[1] أي يمارس صلاحياته من خلال الالتزام بما جاء في عقد البيعة والعهد بين الملك والشعب. وهو ما أكده مرارا لا مجال للبدء من جديد لأنه ليس هناك فراغ سياسي، وإنما هناك استمرارية للدولة، والملك هو المجسد لاستمرارها والمؤمن على الحقوق.

وفي ذات السياق لازالت الجزائر تعيش مخاضات مرحلة الانتقال الديمقراطي فكانت البداية مع سنة 2011، في اطار ما سمي بـ **"ثورة السكر والزيت"** في اشارة إلى الخلفية الاجتماعية للأحداث، وصولا إلى أحداث **"الحراك الشعبي"** سنة 2019، التي انهت فترة 20 سنة من الحكم. أملا في مسار إصلاحي تدرجي بدل المسار الثوري الجذري كما حصل في سنة 1992، وتعود خلفية الحراك الجزائري إلى قبل سنة 2019 حيث عمل النظام لسنوات طويلة على عدم إرساء قواعد تداول السلطة، من خلال منع التفعيل الحقيقي للتعددية الحزبية، وعطلت الأطر الوسيطة من مؤسسات سياسية وأحزاب ومجتمع مدني، على رغم وجود العشرات من الأحزاب ووسائل الإعلام، ومئات الجمعيات والمؤسسات المنتخبة (البلدية – الولائية – الوطنية) بل ويفتقر أغلبها إلى المصداقية، وذلك بسبب تمييع الفضاء السياسي، وصار المشهد التعددي في الجزائر شكليا وصوريا فقط، كما يسمى بـ "ديمقراطية الواجهة".[2]

كما أغلقت اللعبة السياسية مباشرة مع العهدة الأولى للرئيس السابق **"عبد العزيز بوتفليقة"** من خلال التحالفات الحزبية، وحوفظ على عدم تعطيل المسارات الانتخابية، لأنه يتحكم فيها عبر التزوير الناعم باستعمال وزارة الداخلية التي تشرف على تنظيمها من ناحية، والقضاء على التنافسية السياسية عبر توزيع ما يسمى الكوطة (المحاصصة) على بعض التشكيلات السياسية من ناحية ثانية. هذا وقد ضربت العملية الانتخابية في الصميم بتقزيم المسؤول المنتخب وإضعاف سلطته وصلاحيته، وتعظيم دور المسؤول المعين، مما أدى إلى تراجع مصداقية المجالس المنتخبة محليا ووطنيا. كما تميز المشهد السياسي بغياب رئيس الجمهورية الذي يملك صلاحيات دستورية واسعة جدا بسبب المرض، منذ العام 2013.[3]

ويعتبر الناشط والكاتب السياسي **"محمد أرزقي فراد"** أن السبب الرئيسي في انهيار شعبية **"بوتفليقة"** هو الإخفاق في تحقيق طموحات الشعب، وعجزه بعد وصوله إلى السلطة عن تحويل الجزائر إلى دولة قوية رغم وفرة المال. بل الأخطر من ذلك، تميز عهده بالشمولية الرهيبة التي قوضت المؤسسات السياسية وحولتها إلى توابع للسلطة التنفيذية المتغولة. ويشير إلى أن أي تقييم موضوعي لفترة حكم **"بوتفليقة"** سيظهر أنه وبدلا من بناء مجتمع الرفاهية، حدث تفكك للدولة وانتشر الفساد، وتعرض المال العام للنهب وتعمقت أزمة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، والأخطر من ذلك هو تمييع صلاحيات الرئيس بعد مرضه، وقد أصبحت في أيدي محيطه غير الدستوري. حيث وجد

[1]- المرجع السابق، ص9.

[2]- قرن محمد اسلام، التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك، منتدى السياسات العربية، 2020، ص 2.

[3]- المرجع السابق والصفحة.

"**بوتفليقة**" نفسه كأكثر شخصية قيد المحاكمة السياسية والشعبية، في خضم حراك شعبي مفاجئ، انطلق في 2019/02/22 يطالبه بمغادرة المشهد السياسي.[1]

هذا وإن كان إطلاق ورشة الإصلاح الدستوري، ووعد الرئيس "**عبد المجيد تبون**" بأن يجعل منه مدخلا أساسيا للانتقال الديمقراطي الذي ينشده الحراك وكل القوى الديمقراطية بالبلاد. الذي تمخض عنه التعديل الدستوري ..... والذي اشتمل على عدد من النقاط المهمة منها على سبيل المثال، إلزام الرئيس بتعيين الحكومة من الأغلبية الفائزة في الانتخابات، وتغيير اسم الوزير الأول إلى رئيس الحكومة. إضافة لتحديد مدة البقاء في السلطة لولايتين رئاسيتين متتاليتين فقط، مع تقييد إعلان حالة الطوارئ والحصار والحالة الاستثنائية إلى جانب تعزيز رقابة البرلمان على الحكومة عبر استجوابها في أي مسألة وإلزامها بتقديم المعلومات المطلوبة وإمكانية سحب الثقة منها.[2] إلا أنه عند إجراء المقارنات الضرورية بين العناوين الكبرى لمطالب التغيير السياسي المعلنة في الحراك، والمتغيرات المتضمنة في الدستور، يظهر أن الدستور يمثل "**لائحة**" التنازلات الممكنة التي تعرضها السلطة على الجزائريين. هذه التنازلات قد توسع بعض الهوامش، لكنها لن تحدث تغييرات عميقة في البنية السياسية وطبيعة العلاقة بين المؤسسات، والسلطة نفسها ترغب في أن يؤدي ذلك إلى "**إصلاح مُراقب**" ومحدود، لا يفقدها القدرة المركزية على التحكم في سيرورة ومخرجات هذه الإصلاحات.[3]

كما تعكس الأبعاد السياسية لأزمة الاستفتاء الدستوري وضع الطبقة الحاكمة وجها لوجه أمام أزمة المشروعية السياسية للنظام الحاكم وللمسار السياسي الذي قطعته الجزائر برمته، خاصة أن الاستفتاءات الشعبية في تجارب التحول السياسي تعد بمثابة تصويت على شرعية النظام السياسي الجديد. وإن دل هذا فإنما يدل على فشل الطبقة الحاكمة في مواكبة وإدراك حقيقة التحولات السياسية والاجتماعية والديموغرافية التي تعرفها البلاد، وعجز النظام السياسي في توسيع دائرة تحالفاته السياسية واحتواء القوى السياسية والاجتماعية الصاعدة.[4]

وفي الاخير يمكن القول أنه إذا كان الغرض من التعديلات الدستورية حسب الخطاب الرسمي تثبيت مبادئ الجمهورية، وتعميق التعددية السياسية، ومبدأ التنافس على السلطة عن طريق الانتخابات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية... إلخ، فهي في الحقيقة أحدث خللا في علاقة الدولة بالمجتمع، وزادت من حدة الصراع السياسي في ظل رفض مطالب الحراك ووجود بقايا النظام السابق ضمن سدة الحكم، بدل من إحداث قطيعة مطلقة.

---

[1]- عثمان لحياني، هكذا تراجعت شعبية بوتفليقة: إخفاقات سياسية واقتصادية وفساد المقربين، العربي الجديد، 2019/3/10، تاريخ التصفح 2021/5/30.الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2Zu1ru1

[2]- حاتم حمزي، معضلة التحول الديمقراطي في الجزائر في ضوء الاستفتاء الدستوري الأخير(2)، سياسة بوست، 2020/11/22، تاريخ التصفح 2021/5/30. الرابط الالكتروني: https://www.sasapost.com/opinion/democratic-transition-in-algeria/

[3]- عثمان لحياني، الجزائر...إصلاح أم التغيير؟، العربي الجديد، 2020/9/23، تاريخ التصفح 2021/5/30، الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3fTA321

[4]- حاتم حمزي، المرجع السابق.

فضلا عما تشهده الساحة السياسية من اللامبالاة وعدم الاهتمام خاصة من طرف الشباب اتجاه العملية السياسية. في ظل تقاليد ان ممارسة الحكم والسلطة لا تخرج على النطاق النموذج المقدر المفروض. نظرا للتضارب بين تعدد المؤشرات الايجابية واستقرار التسلط الذي طور قدرات فائقة على المناورة وإعادة انتاج نفسه وأدواته. وهو ما يعكس التوجه العام للنظم السياسية المغاربية بافتقارها لمعايير واضحة لصياغة المشروعية والحصول على تأييد المجتمع.

المبحث الرابع: العلاقات المدنية العسكرية بالدول المغاربية.

تثير العلاقات المدنية العسكرية إشكالية الشراكة السياسية بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية التي قد تمتاز بجو مشحون بالريبة وعدم الثقة، ورغبة كل طرف بسط نفوذه على الآخر، خاصة إذا تعلق الأمر بترسيخ الديمقراطية التي تفترض فوقية السلطة المدنية على العسكرية.

لكن رؤية المؤسسة العسكرية لنفسها أنها مؤسسة دستورية كباقي المؤسسات السياسية، خاص مؤسستي البرلمان ومؤسسة الرئاسة. تجعل الدارس لهذه العلاقة يواجه ظاهرة ذات أبعاد واسعة. وبما أن المؤسسة العسكرية بالدول المغاربية قيد الدراسة لعبت دورا مهما في بناء الدولة الحديثة جعلها تتصف بترابط طويل الأمد باستثناء الحالة التونسية وتسخر بدور تاريخي ومحوري يوفر لها الشروط التاريخية والثقافية للدخول في علاقات مع النخب المدنية والسياسية، أي العلاقة بين تطور التنظيم العسكري والإمكانات الديمقراطية المتاحة.[1]

وتنص معظم الوثائق الدستورية لكل من تونس والمغرب والجزائر، على أن الجيش الوطني مكلف بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامة ترابها وسيادتها، ولا تذكر أي من هذه الوثائق الدستورية أي دور للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسة العامة وإدارة شؤون البلاد.[2] لكن حال الواقع يقول أن طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية تبرز مدى اختراق العسكر للعمل السياسي وتسيير شؤون البلاد، كأن تتقمص المؤسسة العسكرية دور جماعات الضغط، أو تلعب دور الحكم في تغيير الحكومات من خلال فرض نظام محدد، أو تحديد أو تأييد شخصية بعينها لتولي السلطة.

ففي الحالة التونسية لعبت المؤسسة العسكرية دورا هاما في الحفاظ على سلمية **"ثورة الكرامة والحرية"** حيث قامت المؤسسة العسكرية طيلة فترة الاحتجاجات الممتدة من 2010/12/17، إلى 2011/01/14، يوم مغادرة الرئيس السابق **"بن علي"** البلاد إلى المملكة العربية السعودية بدور هام في التنسيق مع السلطات المدنية رافضة استخدام القوة في مواجهة المتظاهرين، وبعد إعلان حالة الطوارئ من الدرجة القصوى بعد هروب **"بن علي"** تولى الجيش مهام لها صلة بحفظ النظام وحماية المؤسسات العامة ومقرات البعثات الدبلوماسية وفرض احترام حظر الجولان.

[1]- ذويب العيد، تحديات الامن الانساني بدول المغرب العربي 2001-2011، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2019، ص 89.

[2]- أحمد علي أوغلو، الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2019/7/9، ص 3.

وحرص الجيش على أن لا يتدخل في عملية الانتقال من حكم "**بن علي**" إلى حكم جديد يكون نابعا من انتخابات حرة ونزيهة.[1]

ويعتبر خطاب بورقيبة بتاريخ 1965/10/14، مرجعا أساسيا في فهم ملامح دور الجيش ومحددات السياسة الدفاعية التونسية، وهو الذي عمل على تحجيم طموحات العسكريين المرتبطة بالتدخل في السياسة وكذا من أجل إحداث توازن بين مراكز السلطة السياسية بالاعتماد أساسا على دور أجهزة الأمن الداخلي وحصر دور المؤسسة العسكرية في التهديدات الخارجية التي واجهتها تونس والمنبعثة من محيطها الإقليمي. أما على المستوى الداخلي، فقد سجل تدخل الجيش عددا من المرات لتقديم المساعدة لأجهزة الأمن الداخلي في قمع الاضطرابات التي عرفتها تونس، حيث ارتبط اسمه بالقمع الذي تعرض له النقابيون سنة 1978، وبالتدخل العنيف لصد الاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال سنتي 1980 و1984، إضافة لتقديمه الدعم للرئيس السابق "**بن علي**" سنة 1987، من أجل الانقلاب لإزاحة بورقيبة عن السلطة. حيث كان معدا له بشكل محكم من طرف ثلاثة محاور: الوزير الأول "**بن علي**"، رئيس الحرس الرئاسي "**الحبيب بن عمار**" ورئيس هيئة الأركان "**عبد الحميد الشيخ**".[2]

ونفس الشيء حدث سنة 2011، حيث لعب الجيش التونسي دورا محوريا في تسريع سقوط "**بن علي**" ويمكن القول بهذا الخصوص، أنه ما كان لهذا النظام أن ينتهي لولا قرار الجيش. خاصة موقف رئيس هيئة أركان الجيش البري الجنرال "**رشيد عمار**" بعدم التدخل لمواجهة المتظاهرين وإطلاق النار عليهم، حيث رفض الخضوع للأوامر التي تلقاها من الرئيس السابق "**بن علي**" باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة بمقتضى الفصل (44) من الدستور. فظهر الجيش في مقدمة انتفاضة شعبية بدون زعامة سياسية ولا أساس إيديولوجي ليساهم في تأسيس مرحلة التحول من نظام استبدادي إلى الدخول في عهد الانتقال الديمقراطي بتونس. ومنحه موقفه مصداقية وأكسبه شعبية كبيرة، وأضحى فاعلا أساسيا في ترتيب المرحلة الانتقالية التي دشنت بتعيين الوزير الأول السابق "**محمد الغنوشي**" رئيسا للدولة بمقتضى الفصل (56) من الدستور، ثم نقل السلطة الرئاسية إلى رئيس البرلمان "**فؤاد المبزع**" تبعا للفصل (57) من الدستوري.[3]

إضافة لحدث الانتشار المحدود للجيش تزامنا مع الاحتجاجات الاخيرة، حيث قال المتحدث باسم وزارة الدفاع التونسية، العقيد "**بلحسن الوسلاتي**"، "**للأناضول**" (أنه تم بالتنسيق مع السلطات المدنية (الولاة) لنشر أكثر من ألفي جندي تونسي لحماية المقرات السيادية والمنشآت الحساسة والحيوية). بينما رأى العميد المتقاعد "**مختار بن نصر**"، (... أن تحول الاحتجاجات إلى نوع من العصيان المدني. تجلى في عمليات السطو، طيلة ثلاثة ليال متتالية،

[1]- أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 110-112.

[2]- إبراهيم اسعيدي، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة 2011، ص 3، 4.

[3]- المرجع السابق، ص ص 5-6.

على أملاك الغير، والاعتداء على المرافق العامة والخاصة، ما دفع الجيش إلى التدخل في بعض الأماكن لمعاضدة الجهود الأمنية، من خلال الدوريات أو الانتصاب أمام بعض النقاط الحساسة والحيوية، لمنع العناصر التخريبية).[1]

وما يمكن قوله بالرغم من ان العلاقات المدنية العسكرية بتونس تمثل استثناء، لكن هذا لا ينفي الدور الذي يلعبه الجيش في مرافقة الانتقال الديمقراطي طيلة عقد من الزمن، بل أثبت الجيش أنه رغم التهميش الذي تعرض له من قبل، أنه مؤسسة فاعلة داخل المجتمع التونسي لما يحظى به من احترام من طرف الشعب. لكن هذا لا ينفي المخاوف التي يثيرها البعض، خاصة وأن الجيش هو الاقدر على حفظ النظام العام والامن الداخلي. لكن هناك من يستبعد الامر ولو في الوقت الحالي، حيث يقول "**بن حديد**" (هناك مساع منذ 14جانفي2011، لإدخال الجيش في اللعبة السياسية، غير أن تلك المساعي تصطدم بعوائق على مستويين أولهما أن الجيش التونسي ليس بالقوة التي تمكنه من مسك البلاد سياسيا وأمنيا وعسكريا، وثانيهما لوجود قيادات عسكرية بالجيش ترفض بشكل صارم دخول الجيش للحرم السياسي).[2]

أما عن حال العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر. فهي تختلف عن سابقتها، حيث تحتل المؤسسة العسكرية دورا أساسيا في الواقع السياسي منذ دستور 1963. نظرا لظروف تكونها باعتبارها سليلة جيش التحرير الوطني وحامية مبادئ الثورة والمسؤولة عن حماية الدولة الوطنية، وأنها القوة الأساسية وراء بناءها. وهو ما يعكس نظرة المؤسسة العسكرية للسلطة في ظل المزاوجة بين مدنية وعسكرية مهام رئيس الجمهورية فقد نص المرسوم رقم (03-215)، في المادة الثانية بتولي رئيس الجمهورية مهام وزير الدفاع الوطني.[3] هذا بالإضافة إلى احتكار رئيس الجمهورية آلية التعيين وإنهاء المهام في الوظائف المدنية والعسكرية، مع العلم أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة يتولى مسؤولية الدفاع الوطني والإعلان عن الحرب.

ووفق نظرية "**التنافس المدني العسكري**" التي قدمها كل من "**أريل كرواسون**" و"**ديفيد كوهين**" التي ترى أن مقدار السيطرة المدنية يتوقف على نتيجة التنافس بين المدنيين والعسكريين في الدولة في خمسة مجالات لصنع القرار وهي: **تجنيد النخبة، صنع السياسة العامة، الأمن في الداخل، الدفاع الوطني التنظيم العسكري**. لذا كانت المؤسسة العسكرية في الجزائر الفيصل في المناسبات السياسية الكبرى، حيث تقول الباحثة الفرنسية "**جريميدوتاي**" (بصفة عامة، أراد الجيش في الجزائر أن يكون مالكا للدولة التي صنعها، فهو الشرعية وهو السلطة).[4] وهو ما يفسر قدرة المؤسسة العسكرية على منافسة النخبة المدنية في مجال صنع القرار من خلال تجنيد النخبة، والمشاركة في صنع

[1]- عادل الثابتي، انتشار الجيش بتونس.. حضور عسكري لا يهدد المسار الديمقراطي، مؤسسة الاناضول، 2018/1/15، تاريخ التصفح 2018/1/15. الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3p1YvCG

[2]- المرجع السابق.

[3]- الأمانة العامة للحكومة (محرر)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. السنة 40، العدد 33، المطبعة الرسمية، الجزائر 11 ماي 2003 ص 22.

[4]- خيري عبد الرزاق جاسم، العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد بوتفليقة: الواقع وأفاق المستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العد 64-65، 2016، ص 18.

السياسة العامة مؤكدة على دورها كمؤسسة رسمية، ومساهمتها في الحفاظ على الأمن القومي داخليا وخارجيا، فضلا عما تمتاز به من تنظيم محكم. وللإشارة، هذا في وقت تراجع فيه الدعم المجتمعي للسلطة المدنية، واتساع ظاهرة العزوف الانتخابي، خاصة لدى فئة الشباب وعجز المعارضة على التعبئة، مع وجود ضغط خارجي خوفا من وصول الإسلاميين للسلطة.

ورغم احداث الرئيس السابق "**بوتفليقة**" تغييرات مست شخصيات من صلب المؤسسة العسكرية كاستقالة قائد الأركان "**محمد العماري**" و"**محمد بومدين**"، وعدد من كبار ضباط الجيش منهم قائد الحرس الرئاسي وقائدي القوات البحرية والبرية،[1] في خطوة لتحييد أو فصل العسكر عن السياسة، بالإعلان عن رغبته في انشاء جيش محترف مهني في المستقبل، إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت محافظة على مكانتها، نتيجة عدم التوافق بين اطراف السلطة الثلاثة: **السلطة المدنية، المؤسسة العسكرية المجتمع**.[2] حسب "**نظرية التوافق**" لـ"**ريبكيا شيف**" التي تفترض في تحليلها للعلاقات المدنية العسكرية أن الأمر يكمن في قدرة الشركاء الثلاثة وهم **المؤسسة العسكرية، والنخب السياسية، والمواطنون** على التوافق وتحقيق علاقة تعاونية بينهم.

لذا كانت المؤسسة العسكرية عشية حراك 2019/02/22، في وضع أقرب من البعيد عن السياسة بفعل جهود "**بوتفليقة**" في إبعادها عن الحكم المباشر للبلاد. لكن ذلك لم يدم طويلا فبعد وصف قائد الاركان السابق "**قايد صالح**" المشاركين في الحراك بالمغرر بهم بتعليقه عن الحراك في 2019/02/26، حيث **وصف الدعوات إلى التظاهر بالنداءات المشبوهة التي ظاهرها التغني بالديمقراطية وباطنها جر هؤلاء المغرر بهم إلى مسالك غير آمنة ... لا تؤدي لخدمة مصلحة الجزائر**. طالبت المؤسسة العسكرية متمثلة في قائد الاركان السابق "**قايد صالح**" في 2019/03/26، بتطبيق المادة (102) من الدستور، التي تنظم حالة شغور منصب الرئاسة، معتبرا أن مطالب المتظاهرين مشروعة. ما أدخل المؤسسة العسكرية في صدام مباشر مع مؤسسة الرئاسة وصل إلى أوجه في يوم 2019/04/02، حين وصف "**قايد صالح**" الرئاسة وشركاءها بـ"**العصابة**" مشيرا إلى قوى غير دستورية تحكم الدولة، واتهامها بتزوير بيان رئيس الجمهورية القاضي باستقالة قائد الاركان قبل 2019/04/28، ورفض "**قايد صالح**" تمديد فترة الحكم، وانتهى الصدام بشغور منصب الرئيس.[3]

وإن كان نجاح الثورات أو إخفاقها مرتبطا بموقف مؤسسة الجيش، فإن الجيش الجزائري يعد العامل الحاسم الذي أنقذ النظام الجزائري في كل محطات الانتقال السياسي، إلا أن هذه المرة على غرار السابق انحاز إلى الشعب واحترم الدستور بالحفاظ على المؤسسات المدنية دون المغامرة بانقلاب عسكري. كما جنب البلاد تهديدات تكرار تجربة

[1]- خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 19.

[2]- ذويب العيد، مرجع سابق، ص 90.

[3]- بلقاسم القطعة، دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 9 نوفمبر 2020، ص 6-7.

العشرية السوداء، عبر إضعاف أدوات كل من مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة بضربات استباقية وسريعة معتمدة التحييد والعزل.[1] هذا وبالرغم من رفع شعار **"دولة مدنية ماشي عسكرية"** بل رفع شعارات ضد شخص **"قائد صالح"**، إلا أن المؤسسة العسكرية واصلت مرافقة التحول السياسي ملتزمة بالتقيد بالدستور إلى غاية انتخاب شخص الرئيس متمثلا في الرئيس **"عبد المجيد تبون"** يوم 2019/12/12. بنسبة بلغت (39.9%). لكن ما صاحب فترة حكم الرئيس **"تبون"** من تغييرات مست أركان الجيش الجزائري كافة القوات البرية والبحرية والجوية والدرك الوطني باستثناء الحرس الجمهوري.[2] أثار الشكوك والريبة حول مستقبل العلاقات المدنية العسكرية بالجزائر.

وتوصف الحالة المغربية على أنها أفضل الدول المغاربية، حيث يصنفه **"صامويل فاينر"** من الأنظمة المدنية المدعومة بالعسكر. ويقدم الجيش على أنه مؤسسة غير سياسية، فهو يوجد فوق، أو بالأحرى خارج السياسة فالمغرب سعى منذ البداية إلى تحييد الجيش تماما عن الشأن السياسي لاسيما بعد المحاولتين الانقلابيتين 1971 1972. وقد أكد الملك **"الحسن الثاني"** في الذكرى الأولى لتأسيس **"القوات المسلحة الملكية"** على أن الحياد السياسي يجب أن يكون عقيدة للأخلاق العسكرية، ولا ينبغي أن يكون الجيش قاضيا أو حكما سياسيا.[3]

ومن الخطوات الإيجابية في مسار العلاقات المدنية العسكرية في المغرب، كتقسيم الجيش إلى ستة أقسام قوات الجيش والبحرية والجوية وقوات الدرك المغربية والقوات الاحتياطية، لفرض اللامركزية في السيطرة ونشر سلطة اتخاذ القرار بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. مع انتقال السيطرة على قوات الدفاع إلى الملك مباشرة. على وجه التحديد، من خلال وزارة الداخلية التي تعتبر **"جوهر"** النخبة.[4] ورغم من احتفاظ الجيش بإطار مؤسسي داخلي. إلا أن التسلسل القيادي يسيطر عليه الملك، فقد نص الدستور المغربي حتى في آخر تعديلاته سنة 2011، على احتكار الملك حصرا كل التعيينات العسكرية ودون موافقة البرلمان أو مجلس الوزراء. بوصفه القائد العام للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركانها ويرأس الملك أيضا المجلس الأعلى للأمن الذي استحدث سنة 2011، المكلف بتنظيم المشاريع الأمنية الداخلية والخارجية على حد سواء في سبيل إحكام سيطرته على الأجهزة الأمنية للدولة بالإشراف المباشر، وحتى عملية اتخاذ قرارات السياسة العسكرية لا تتم من خلال الوسائل الدستورية.[5]

هذا ولم تعرب المؤسسة العسكرية في المغرب ولا أي منظمات تابعة لها عن استيائها من النظام بشكل عام (أي المخزن) أو النظام الملكي على وجه التحديد، منذ توطيد سلطة الملك في عهد **"الحسن الثاني"**، ولم يعرب الضباط الكبار في الجيش عن آرائهم حول مسألة الإصلاح السياسي. والجدير بالذكر أن قيادة الجيش لم تعرب علنا عن أي

---

[1]- قرن محمد اسلام مرجع سابق، ص 5.

[2]- بلقاسم القطعة، مرجع سابق، ص 9-13.

[3]- سعيد الصديقي، تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد. سلسلة تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2015، ص 8.

[4]- Dana Saed El Kurd, Civil-Military Relations and Monarchical Survival: A Comparative Analysis of Morocco and Jordan. Master of Arts in Government, The University of Texas at Austin, 2014, p38, 40.

[5]- Ibid, pp 3-409

خلاف على قرار الملك. بالإضافة إلى ذلك، وبعد فترة الإصلاح الدستوري 2011-2012، حد النظام الملكي أيضا من سلطة الجيش بشكل أكبر من خلال الشروع في عملية إصلاح القضاء العسكري، ولم يعد نظام القضاء العسكري قادرا على محاكمة المدنيين والعسكريين الذين تم القبض عليهم في الجرائم العامة (مثل الفساد). فلا يتمتعون بميزة أن يحاكموا من قبل مؤسستهم، لأسباب واضحة. فضلا على أن الاستراتيجية الرسمية لمكافحة الفساد لا تشمل ذكر القوات المسلحة الملكية، بل تعمل جاهدة لإدراج الاصلاحات العسكرية في الإصلاحات العامة.[1]

ومجمل القول. أنه مع يحتله الملك من دور في وضع السياسة العسكرية، وحصر مهام الجيش في حماية الدولة من الخطر الخارجي وعدم التدخل في الشأن الداخلي، فضلا عن اتخاذه جملة من الاجراءات في محاولة لتعقيم الجيش والتهديد الذي قد يشكله للمشاركة في السياسية. إنما يعني أن العلاقات المدنية العسكرية ليست على توافق تام على الإطلاق في السياق المغربي. أي لا تزال سمة انعدام الثقة متفشية في الجيش.

وفي الاخر يمكن الحكم عن العلاقات المدنية العسكرية بدول المغرب العربي، خاصة تلك قيد الدراسة، أنها مبنية وفق مبدأ المصلحة المتبادلة، لذلك تبقى العلاقات المدنية العسكرية تعكس نظام جزئي من نظام أكبر، يمتاز بالصراع بين النخبة المدنية والعسكرية، حيث تعمل الأولى على تحجيم استقلالية النخبة العسكرية باستصدار قوانين وتشريعات تستبعد معضلات التدخل العسكري في السياسة، بينما تقوم النخبة العسكرية بالدفاع عن هوية ومعتقدات المؤسسة العسكرية كمؤسسة وفية ومساندة للنظام لعبت دورا تاريخيا في استقرار الدولة، كما يصفها **"فليبي أغو يرو" "بالتوطيد السلبي"**

الخاتمة

وفي الاخير ما يمكن التأكيد عليه أن عملية الانتقال الديمقراطي وخيارات الانفتاح السياسي بدول المغرب العربي، خاصة الدول محل الدراسة لم تكن خيارا متاحا لدى النخب الحاكمة. بل شكل ما شهدته الساحة السياسية المغاربية من تغيرات، خاصة مع نهاية سنة 2010، وبداية سنة 2011، من حراك شعبي ركز في مطالبه على خيار الاصلاح الديمقراطي والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد دافعا قويا لإحداث نقلة ديمقراطية من انظمة تسلطية إلى أخرى أكثر انفتاحا، إذ كشف ذلك على عدد من التحديات التي كانت عائق أمام الانتقال السلس للعملية الديمقراطية نذكر منها:

1. أن العملية الانتقالية كشفت عن عدم التطابق الفعلي بين النصوص القانونية الدستورية الناجمة عن التعديلات الدستورية وواقع العملية السياسية.
2. غياب الارادة السياسية الحقيقية لدى القيادة، من اجل وضع قواعد وثوابت للممارسة السياسية تؤسس باتجاه نظام تعددي ديمقراطي، خاصة في ظل تعدد التيارات الفكرية الثقافية.

[1]- Ibid, pp 53-54.

3. تمسك النحبة التقليدية بفكرة الدولة التاريخية أو الذاكرية من أجل تحديث النظام وفق الشرعية الوطنية، فضلا عن الحفاظ على مكانتها داخل الساحة السياسية وتفادي التهميش والمحاسبة.
4. إن عدم وجود اتفاق سياسي بين الفرقاء أتاح الفرصة أمام المؤسسة العسكرية للدخول في العملية السياسية، هذا فضلا عن ضعف المؤسسات السياسية.
5. ترى المؤسسة العسكرية أنها معنية بالتغيير السياسي كونها تمثل إحدى المؤسسات الدستورية كغيرها من المؤسسات الاخرى المشكلة للنظام السياسي، اضافة لتمتعها بعلاقات ترابطية مع النخب المدنية، واعتبار نفسها أحد مصادر القوة للحفاظ على تماسك المجتمع. أي أنها تعكس العلاقة بين تطور التنظيم العسكري والإمكانات الديمقراطية المتاحة.

ولتلافي الوقوع في المزيد من المشكلات التي تقف في طريق الانتقال الديمقراطي بالدول المغاربية نقترح بعض الاجراءات الاولية والتي قد تدل على حسن النية في احدث تحول ديمقراطي سلس منها:

1. العمل إيجاد مدونة سياسية تضمن توفر مساحة عمل مشترك لتوطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع. التي لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة حركية التشارك.
2. تفعيل الآليات المؤسسية والقانونية والسياسية المتاحة وتنظيمها، لخلق أرضية قانونية مرنة لمواجهة المشكلات الهيكلية والبنيوية لعملية الانتقال الديمقراطي، وتسمح باتخاذ سياسات أكثر فاعلية في رسم مستقبل الحل السياسي.
3. الأخذ بمبدأ الحوار عوض الإقصاء والتهميش لما له من أثار إجابيه على مستوى البعد الدستوري والقانوني، والسياسي العملي.
4. يجب ان ينطلق خيار الانتقال الديمقراطي بإرادة وطنية تضمن استيعاب المشارك الشعبية الفعلية داخل الاطر الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في تحديد معالم قضايا واهتمامات النظم السياسية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابراهيم ابراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط 2001.
2. اسماعيل قيرة (وأخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
3. حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالي للبحوث الانسانية جامعة ديالي(العراق)، العدد 58، 2013.
4. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د ت ن).
5. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

6. غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير،(تر: عفاف البطاينة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبان، 2015.
7. شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2019.
8. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، التحولات الديمقراطية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1999.
9. فضيل التهامي، الانتقال الديمقراطي ومعيقاته في البلدان العربية، الحوار المتمدن، العدد 4206، 2013/09/05، تاريخ التصفح 2021/05/22. الرابط الالكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376533
10. علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
11. الطويل، ناصر، المطالب الشعبية في الثورات البداية والمألات، في: جواد الحمد(محرر)، مطالب الثورات العربية والتدخل الاجنبي، شهرية الشرق الاوسط، العدد 19، 2011.
12. القدارات، ماهر، موجة الثورات العربية الثانية ومطلب دولة المواطنة، تاريخ التصفح 2020/07/20، الرابط الالكتروني:
https://bit.ly/2LvKc9Q
13. مهى، يحي، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، ماي 2014.
14. سميرة فرنجية، تأثيرات الانقسامات الاجتماعية الداخلية على سير التحولات في البلدان العربية الإطار المفاهيمي، في: طارق متري وآخرون، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، دار شرق الكتاب، لبنان، 2016.
15. ساحلي، مبروك، الاصلاح السياسي في دول الشمال الافريقي دراسة حال (تونس الجزائر المغرب)، سلسلة تحليل، العدد 225،
16. حمود جمال، الفلسفة في العالم العربي بين مطالب التغيير ومصاعب الواقع، الرابط الالكتروني:
https://bit.ly/38pf052
17. روا، أوليفيه، التغيير في الوطن العربي، مجلة التفاهم، مؤسسة عمان للشر والصحافة، مسقط، عدد 37، 2012.
18. نعيمة البالي، الاصلاحات السياسية والعلاقات البينية لاتحاد الدول المغاربية، في: يوسف اليحياوي وأمينة هكو، الاصلاحات السياسية والمؤسساتية بالدول المغاربية وآفاق الاصلاح، مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، وجدة، 2015.
19. يوسف اليحياوي ولؤي عبد الفتاح، الاندماج ومفارقات الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية، في: يوسف اليحياوي وأمينة هكو، الاصلاحات السياسية والمؤسساتية بالدول المغاربية وآفاق الاصلاح، مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، وجدة، 2015.
20. لوريل إي ميللر وجيفري مارتيني، بناء الديمقراطية على أنقاض السلطوية في العالم العربي: موجز ورشة عمل، مؤسسة راند الدوحة، 2013.
21. محمد السبيطلي، المغرب العربي تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية، حصيلة 2017/2016، سلسلة دراسات، العدد 28، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، أكتوبر 2017.
22. أحمد كرعود، تجربة الانتقال التونسية قصة نجاح نسبي، في: طارق متري، التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، شرق الكتاب، بيروت، 2016.

23. عوض محسن، حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2018.
24. سامية حسني، هل تنجح تونس في تجربة التحول الديمقراطي؟، 2019/9/14، تاريخ التصفح 2021/05/25، الرابط الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49701101
25. منجي المبروكي، صراع الرئاسات في تونس: مسارات إدارة الأزمة، منتدى السياسات العربية، 2021/04/12.
26. منى طواهرية، أزمة الحرية والتنمية بعد الربيع العربي: قراءة في المشهد الراهن وأبعاد النقاش (2011-2019)، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ التصفح: 2021/05/25 الرابط الإلكتروني:
https://bit.ly/2SBXlS
27. عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، مبادرة الاصلاح العربي، نوفمبر 2011.
28. رشيد يلوح، خطاب التغيير في المغرب، سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: أكتوبر 2011.
29. عبد الله ساعف وعبد الرحيم منار السلمي، عقد حاسم من الإصلاحات 1996-2006. (تر: إلين حوزي)، المغرب: د د ن أبريل 2008.
30. قرن محمد اسلام، التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك، منتدى السياسات العربية، 2020.
31. عثمان لحياني، هكذا تراجعت شعبية بوتفليقة: إخفاقات سياسية واقتصادية وفساد المقربين، العربي الجديد،10 /2019/3، تاريخ التصفح 2021/5/30. الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2Zu1ru1
32. حاتم حمزي، معضلة التحول الديمقراطي في الجزائر في ضوء الاستفتاء الدستوري الأخير(2)، سياسة بوست، 2020/11/22، تاريخ التصفح 2021/5/30. الرابط الالكتروني :
https://www.sasapost.com/opinion/democratic-transition-in-algeria/
33. عثمان لحياني، الجزائر...إصلاح أم التغيير؟، العربي الجديد، 2020/9/23، تاريخ التصفح 2021/5/30، الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3fTA321
34. ذويب العيد، تحديات الامن الانساني بدول المغرب العربي 2001-2011، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2019.
35. أحمد علي أوغلو، الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2019/7/9.
36. إبراهيم اسعيدي، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2011.
37. عادل الثابتي، انتشار الجيش بتونس.. حضور عسكري لا يهدد المسار الديمقراطي، مؤسسة الاناضول، 2018/1/15، تاريخ التصفح 2018/1/15. الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3p1YvCG
38. الأمانة العامة للحكومة (محرر)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. السنة 40، العدد 33، المطبعة الرسمية، الجزائر 11 ماي 2003.
39. خيري عبد الرزاق جاسم، العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد بوتفليقة: الواقع وأفاق المستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العد 64-65، 2016.

40. بلقاسم القطعة، دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 9 نوفمبر 2020.

41. سعيد الصديقي، تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد. سلسلة تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2015.

42. Dana Saed El Kurd, Civil-Military Relations and Monarchical Survival: A Comparative Analysis of Morocco and Jordan. Master of Arts in Government, The University of Texas at Austin, 2014, p38, 40.

43. Jensen, Carsten, Developments in Civil-Military relations in the Middle East. Copenhagen, Royal Danish Defence College, 2008, p17